وزارة السياحة ترحب

لجنة التراث العالمي تعتمد بالتوافق أربعة قرارات خاصة بدولة فلسطين

أكدت بطلان الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع مواقع التراث الفلسطيني ووضعها القانوني والتاريخي

سيئول- رام الله- الحياة الجديدة- وفا- اعتمدت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتوافق، أربعة قرارات خاصة بدولة فلسطين، تتعلق بحالة صون مواقع التراث العالمي الفلسطينية المدرجة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر.

وشملت القرارات، التي اعتمدت خلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة المنعقدة في مدينة بوسان بجمهورية كوريا، خلال الفترة من 19 إلى 29 تموز/يوليو 2026، مدينة القدس القديمة وأسوارها، والبلدة القديمة في الخليل، ودير القديس هيلاريون/تل أم عامر في قطاع غزة، وبتير: المشهد الثقافي في جنوب القدس.

وجددت اللجنة التأكيد على الأهمية الدينية والثقافية الاستثنائية لمدينة القدس القديمة وأسوارها بالنسبة إلى الديانات السماوية الثلاث، كما أبقت المواقع الفلسطينية الأربعة على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر.

وأكدت بطلان جميع الإجراءات والتدابير التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل بهدف تغيير طابع هذه المواقع ووضعها القانوني والتاريخي، بما في ذلك ما يسمى بـ»القانون الأساسي» بشأن القدس، واعتبارها إجراءات لاغية وباطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني.

ودعت إلى الإيفاد العاجل لبعثات رصد تفاعلي إلى مدينة القدس القديمة وأسوارها، وإلى البلدة القديمة في الخليل، بالتعاون مع مركز التراث العالمي والمجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس)، لإجراء تقييم مهني ومستقل لحالة صون الموقعين، وتقديم التوصيات اللازمة لحماية أصالتهما وسلامتهما وقيمتهما العالمية الاستثنائية.

وحذر مندوب دولة فلسطين الدائم لدى اليونسكو، السفير عادل عطية، في كلمته، من أن هذه الانتهاكات تندرج في إطار سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى تعزيز الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال السيطرة على مواقع التراث الثقافي، وفرض سياسة التهويد في مدينة القدس المحتلة، ومواصلة الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

كما تطرق إلى الاعتداءات الأخيرة على الحرم الإبراهيمي الشريف في مدينة الخليل، بما في ذلك تنفيذ أعمال إنشائية ووضع سقف عند أحد مداخله دون موافقة دولة فلسطين أو التنسيق مع اليونسكو، معتبرا أن ذلك يشكل انتهاكا لاتفاقية التراث العالمي والقواعد الدولية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ودعا اليونسكو والدول الأعضاء إلى تحمل مسؤولياتها السياسية والقانونية، والعمل على وقف الانتهاكات الإسرائيلية ومحاسبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على انتهاك الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة.

وأكدت دولة فلسطين أن حماية التراث الثقافي الفلسطيني، المادي وغير المادي، مسؤولية دولية جماعية تستوجب الحفاظ عليه بوصفه إرثا إنسانيا أصيلا، وصونه من التدمير والتشويه والتزوير، وضمان احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وعبر السفير عطية عن شكره وتقديره للدول التي دعمت اعتماد هذه القرارات، مؤكدا أن دولة فلسطين ستواصل العمل مع اليونسكو وهيئاتها المختصة والدول الأعضاء لمتابعة تنفيذها، وتوثيق الانتهاكات، وحشد الدعم الدولي الفني والقانوني اللازم لحماية التراث الثقافي الفلسطيني وصونه للأجيال القادمة.

وتأتي هذه القرارات في ظل تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على مواقع التراث الثقافي الفلسطيني، بما فيها المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وما تتعرض له من محاولات للتزوير والتشويه والتدنيس، إلى جانب الانتهاك المتواصل لاختصاصات اليونسكو وقواعد القانون الدولي.

وتتواصل هذه الانتهاكات بصورة خاصة في مدينة القدس المحتلة، من خلال تقويض حرية العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، واستمرار اقتحامات المستعمرين للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والاعتداءات المتكررة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية.

ترحيب فلسطيني

رحبت وزارة السياحة والآثار باعتماد لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، بالتوافق، أربعة قرارات خاصة بدولة فلسطين خلال أعمال دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في مدينة بوسان بجمهورية كوريا، وذلك في إطار المتابعة الفنية والدبلوماسية التي تقودها دولة فلسطين لحماية مواقع التراث العالمي الفلسطينية.

وأكدت وزارة السياحة والآثار أن اعتماد هذه القرارات يجدد التزام المجتمع الدولي بحماية التراث الثقافي الفلسطيني، مشددة على مواصلة العمل مع اليونسكو والدول الأطراف لمتابعة تنفيذ القرارات، وتوثيق الانتهاكات، وحشد الدعم الدولي اللازم لصون مواقع التراث العالمي الفلسطيني.

ترحيب فلسطيني وعربي وإسلامي بقرار بلجيكا وهولندا حظر استيراد بضائع المستوطنات

رام الله- عواصم- الحياة الجديدة- وفا- رحب رئيس المجلس الوطني روحي فتوح بقرار بلجيكا وهولندا حظر استيراد بضائع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرا أن هذه الخطوة، تمثل موقفا قانونيا وسياسيا متقدما، ينسجم مع قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي تؤكد عدم شرعية الاستيطان وضرورة عدم منح أي غطاء إقتصادي أو تجاري لمنظومته الاستعمارية.

وأكد فتوح أن القرار، يشكل نموذجا عمليا لإلتزام الدول بمسؤولياتها القانونية في مواجهة مشروع استيطاني، يقوم على مصادرة الأرض وفرض وقائع غير قانونية وأن منع تسويق منتجات المستوطنات يوجه رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي يرفض تحويل الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني إلى مكاسب إقتصادية واستثمارات تجارية.

ودعا جميع دول العالم، وخاصة الدول الأوروبية، إلى إتخاذ إجراءات مماثلة ووقف أي تعاملات إقتصادية أو تجارية تساهم في دعم المستوطنات أو تمويل توسعها، بإعتبار أن الاستيطان، يمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني وجريمة حرب، وفق أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما رحب فتوح كذلك بإعتماد لجنة التراث العالمي، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو بالتوافق أربعة قرارات خاصة بدولة فلسطين، مؤكدا أن هذه القرارات تشير إلى المكانة التاريخية والقانونية للقدس والخليل وتحمل رسالة واضحة برفض محاولات الإحتلال تغيير الطابع الحضاري والثقافي للمدينتين وتهويد معالمهما.

وأشار إلى أن إبقاء مدينة القدس القديمة وأسوارها والبلدة القديمة في الخليل على قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، يؤكد أن هذه المواقع الفلسطينية تخضع لحماية دولية وأن سياسات الإحتلال القائمة على التهويد والاستيلاء وفرض الأمر الواقع لن تنال من حقوق الشعب الفلسطيني أو من هويته التاريخية.

وشدد فتوح على أن حماية التراث الفلسطيني ومواجهة الاستيطان يتطلبان إنتقال المجتمع الدولي من دائرة الإدانات إلى دائرة الإجراءات الملزمة، بما يضع حدا لسياسة الإفلات من العقاب ويضمن إحترام القانون الدولي وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية.

كما رحبت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، بالقرار الذي اتخذته كل من بلجيكا وهولندا بحظر استيراد منتجات المستوطنات.

واعتبرت الحركة في بيان أصدره المتحدث باسمها جمال نزال، أمس الأربعاء، أن هذا القرار خطوة مسؤولة تنسجم مع أحكام القانون الدولي، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد عدم شرعية الاستعمار، وضرورة عدم تقديم أي دعم اقتصادي أو تجاري له.

وأشار نزال إلى أن الاستعمار الإسرائيلي ليس مجرد سياسة توسع، بل هو جريمة حرب بموجب القانون الدولي، وانتهاك جسيم لحقوق شعبنا الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، كما يمثل اعتداء مباشرا على حيوية مجتمعنا الفلسطيني ومصالحه الوطنية، ويقوض فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويهدد استمرارية الوجود الفلسطيني على أرضه.

واعتبر أن الموقف الهولندي - البلجيكي ينسجم أيضا مع ما دأب الاتحاد الأوروبي نفسه على إعلانه في بياناته الرسمية، من أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل ضررا لاستقرار المنطقة والعالم.

ودعا دول العالم إلى اتخاذ خطوات مماثلة، ليس فقط بحظر استيراد منتجات المستوطنات، بل باتخاذ سياسات اقتصادية وتجارية وقانونية تحول المشروع الاستعماري إلى مشروع غير رابح، وتجرد المستوطنات من أي حوافز اقتصادية أو استثمارية، بما يحد من قدرتها على استقطاب المستوطنين من مختلف أنحاء العالم.

وذكر نزال بالتوصيات الإرشادية الأوروبية وسوابق الدعوة إلى وقف التعامل مع الاستعمار ومع كل هيئة تتعامل معه قائلا: «إن تحميل الاحتلال كلفة انتهاكاته للقانون الدولي هو السبيل الأنجع للحد من التوسع الاستعماري، وحماية فرص نهوض الدولة الفلسطينية المستقلة، وصون حقوق شعبنا الفلسطيني، وترسيخ مبدأ المساءلة واحترام القانون الدولي».

كما رحبت مصر، بقرار الحكومة الهولندية.

وأكدت الخارجية المصرية في بيان لها ان هذه الخطوة تمثل دعما لقيم العدالة وتطبيقا عمليا ومسؤولا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يؤكد عدم شرعية الاستيطان ويطالب بوقفه الفوري لتفادي تقويض فرص السلام وحل الدولتين.

وطالبت، مصر كافة دول الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بالسير على خطى بلجيكا وهولندا، واتخاذ إجراءات قانونية مماثلة لحظر منتجات المستوطنات، مؤكدة أن تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط لن يتأتى إلا بإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه المشروعة في تقرير المصير، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ورحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بقراري الحكومتين البلجيكية والهولندية القاضيين بحظر استيراد المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

واعتبرت الأمانة العامة في بيان، امس، أن هذين القرارين يشكلان إنجازا قانونيا وسياسيا مستحقا، يجسد مبادئ العدالة الدولية، وينسجم مع قواعد القانون الدولي، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2334، الذي يؤكد عدم شرعية الاستعمار، وضرورة الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وجددت الأمانة العامة دعوتها جميع دول العالم والمجتمع الدولي إلى السير على خطى هذين القرارين، واتخاذ كل الإجراءات العملية والتشريعية من أجل حظر كل الأنشطة الاقتصادية والمالية والخدمية التي ترتبط بسلطات الاحتلال الإسرائيلي و»منظومتها الاستعمارية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

حذر من دعوات جماعات استعمارية لاقتحام واسع للأقصى اليوم

فتوح يضع ممثلي الدول المانحة بصورة المرحلة السياسية القادمة واستحقاقاتها

رام الله- الحياة الجديدة- استقبل رئيس المجلس الوطني، روحي فتوح، امس في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله، وفدًا دوليا ضم عددا من شركاء التنمية الدوليين من الدول التالية: اليابان والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، والسويد، والدنمارك، وأستراليا، والبرازيل، وأيرلندا، والمملكة المتحدة (مكتب الخارجية والكومنولث والتنمية)، وكندا، وسلطنة عُمان، والاتحاد الأوروبي، وهولندا، وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في اطار السعي لتوفير الدعم اللازم لتجهيز مقر المجلس التشريعي ليكون على اتم الجهوزية لخدمة أعضاء المجلس في الانتخابات القادمة.

ورحّب فتوح بالوفد الزائر، مثمّنًا الدور الذي يضطلع به شركاء التنمية في دعم المؤسسات الفلسطينية، وأكد أن المرحلة السياسية المقبلة تمثل استحقاقًا وطنيًا جوهريًا لترسيخ المسار الديمقراطي في فلسطين، من خلال الانتخابات التشريعية المقررة في تشرين الأول المقبل.

وشدّد على ضرورة مواصلة دعم المؤسسات الفلسطينية في مواجهة ما تتعرض له من اعتداءات ومحاولات تقويض من قبل الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدًا أهمية تأهيل المجلس التشريعي وتجهيزه لاستقبال الأعضاء المنتخبين عقب الانتخابات، بما يضمن استئناف الحياة البرلمانية بفاعلية.

كما دعا الدول الشقيقة والصديقة ومؤسسات المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي للحيلولة دون إفشال جهود دولة فلسطين في إجراء الانتخابات، وتذليل العقبات أمام تنظيمها في القدس الشرقية وقطاع غزة والضفة الغربية دون قيود ودون وضع العقبات امام الجهود الفلسطينية والدولية لاجراء الانتخابات التشريعية في فلسطين.

وأوضح فتوح أنه وفقا للتعديلات القادمة على قانون الانتخابات سيكون عدد أعضاء المجلس التشريعي ١٣٢ عضوًا، الأمر الذي يستدعي إنشاء قاعة تشريعية جديدة تستوعب هذا التوسع وتواكب متطلبات العمل البرلماني.

وأشار إلى أن المشاركة في الانتخابات ستكون وفق أحكام قانون الانتخابات، وتشمل الالتزام بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها المنظمة باعتبارها ممثلاً شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، ، ونبذ العنف، باعتبارها الأسس الناظمة للعملية الانتخابية.

وتضمن اللقاء عرضًا قدّمه الدكتور سمير بيضون ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول نتائج التقييم السريع لاحتياجات المجلس التشريعي، أعقبه نقاش موسّع مع أعضاء الوفد حول أولويات الدعم، ثم جولة ميدانية شملت قاعات اللجان، ومكاتب الأعضاء والموظفين، ودوائر المجلس المختلفة، ومكتبة المجلس وأرشيفه، والقاعة العامة، اطّلع خلالها الوفد على واقع البنية التحتية والاحتياجات الفنية والتشغيلية اللازمة لإعادة تأهيل المجلس التشريعي وتعزيز جاهزيته للمرحلة المقبلة.

وشارك في اللقاء أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني، السيد أحمد أبو حشيش، ومنسق المشروع مع ال UNDP السيد نهاد عليان إلى جانب عدد من المدراء العامين وكوادر المجلس.

وحذر فتوح، من خطورة الدعوات التحريضية التي أطلقتها جماعات استعمارية، لتنفيذ اقتحام واسع للمسجد الأقصى المبارك اليوم، تزامنا مع ما تسمى «ذكرى خراب الهيكل».

وأكد فتوح في بيان، أن هذه الدعوات تمثل تصعيدا خطيرا يندرج ضمن مشروع استعماري ممنهج يستهدف تغيير هوية القدس وطمس مكانتها التاريخية والقانونية وفرض واقع تهويدي بالقوة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وقال: إن هذه الممارسات تفضح الوجه الحقيقي للاحتلال القائم على منظومة الفصل العنصري والتمييز والإحلال الإرهابي، وإن جماعات المستعمرين المتطرفة تعمل كذراع إجرامية لمخططات حكومة اليمين الإسرائيلي التي تسعى إلى تفجير الصراع الديني والمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى، بما يشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.

وأكد أن استهداف المسجد الأقصى ليس اعتداءً على شعبنا وحده، بل هو اعتداء على الأمتين الإسلامية والعربية، وانتهاك صارخ للقانون الدولي ولقواعد حماية الأماكن الدينية والثقافية، ومحاولة لفرض منطق القوة والفصل العنصري بدلا من احترام الحقوق والمواثيق الدولية.

وطالب فتوح، المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، ووضع حد لسياسة الصمت والتغاضي التي شجعت الاحتلال والجماعات المتطرفة على مواصلة انتهاكاتها.

ودعا إلى تحرك دولي فاعل لحماية المقدسات ومنع انفجار الأوضاع نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي وسياسات التطرف والعنصرية.

أبو زيد يؤكد أهمية الاستثمار في بناء القيادات الوطنية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي

رام الله- الحياة الجديدة- أكد رئيس مجلس إدارة المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة الوزير موسى أبو زيد، أهمية الاستثمار في بناء القيادات الوطنية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، بما يسهم في تطوير مؤسسات الدولة ومواكبة متطلبات الإدارة العامة الحديثة.

جاء ذلك خلال تفقده، القاعات التدريبية في مقر المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة، برفقة المدير التنفيذي للمدرسة الوكيل وجدي زياد عبد الحليم، حيث اطلعا على سير البرامج التدريبية والتقيا بالمتدربين.

وشدد أبو زيد على أن القيادة الفاعلة تمثل أساس نجاح المؤسسات، مشيراً إلى أن القائد الناجح يمتلك رؤية واضحة، وقدرة على اتخاذ القرار وإدارة فرق العمل وتحفيز العاملين، بما ينعكس على جودة الخدمات وتحقيق الأهداف المؤسسية.

وأوضح أن بناء القيادات الوطنية يتطلب الاستثمار المستمر في التدريب والتطوير، من خلال برامج نوعية تنمي المهارات القيادية والإدارية، وتساعد الكوادر على التعامل مع التحديات وإدارة التغيير وصناعة القرار وفق أسس علمية ومهنية.

وأشار إلى أن المدرسة تعتمد نهجاً تدريبياً يجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بهدف نقل أثر التدريب إلى بيئة العمل، وتعزيز ثقافة التميز والابتكار، مؤكداً أن الاستثمار في العنصر البشري يشكل ركيزة أساسية في تطوير مؤسسات الدولة.

ودعا أبو زيد المتدربين إلى الاستفادة من الخبرات التي تقدمها البرامج التدريبية، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات، والاستمرار في تطوير مهاراتهم بما يسهم في الارتقاء بمستوى الأداء داخل مؤسساتهم.

واطلع أبو زيد خلال الجولة على تدريب «القيادة الفعّالة» الذي يقدمه المدرب راسم الخطيب، ويستهدف رؤساء الأقسام والشعب، ويتناول مفاهيم القيادة الحديثة، وبناء فرق العمل، ومهارات الاتصال واتخاذ القرار.

كما اطلع على تدريب «المالية العامة» الذي تقدمه الدكتورة هنادي براهمة، ويستهدف مدراء عامين من القطاع العام، وضباطاً من الأجهزة الأمنية والعسكرية، والفئات الإشرافية العليا في القطاعين الخاص والأهلي، ويتناول أسس الإدارة المالية العامة وإعداد الموازنات وإدارة الموارد المالية بكفاءة وشفافية.

وأكد أبو زيد أن المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة تواصل تطوير برامجها التدريبية بما يتلاءم مع أولويات الدولة واحتياجات المؤسسات الوطنية، ويسهم في إعداد قيادات مؤهلة قادرة على تعزيز فاعلية الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.